ملخص

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيس إلى استعراض دور اتحاد المرأة الأردني في دعم وتمكين المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية عبر العديد من الآليات والأدوات، إمّا بالنضال والمطالبة بحقوقها عبر تقديم المقترحات للحكومة ومن خلال آلية التوعية والتدريب للمرأة وتوفير الدعم الكافي لها، وإمّا بتوضيح مراحل النظرية النسوية وأهم أهداف كل مرحلة، وما هي جهود اتحاد المرأة الأردني في عملية التمكين لها، وما هي معوقات عملية تمكين المرأة الأردنية. بناء على ذلك انطلقت الدراسة من سؤال بحثي مفاده: ما هو الدور الذي يلعبه اتحاد المرأة الأردني في عملية تمكين المرأة الأردنية وهل بالفعل ساهم في تمكينها وكيف كانت تلك المساهمة وهل هناك عوامل ومتغيرات ساهمت في قيامه بذلك وهل هناك قيود على دوره؟ وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة وهي التعرف على دور اتحاد المرأة الأردني وتأثيره على تمكينها، وأظهرت نتائج الدراسة أن اتحاد المرأة الأردني له دور مهم لدعم وتمكين المرأة في الأردن، إلا أن التمويل أو مصادر الدعم المالي كانت أحد أهم المعوقات في سبيل تحقيق أهدافه. وبرغم الجهود المبذولة على صعيد تمكين المرأة في الأردن، إلا أن المرأة مازالت تواجه معوقات وقيود من الأسرة والمجتمع لنيل حقوقها. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يتبنى الاتحاد آليات لمحاربة العنف ضد المرأة الأردنية عن طريق إطلاق الحملات التوعوية أو من خلال تدريب النساء على آليات مواجهة العنف ضدهم.

الكلمات المفتاحية: النظرية النسوية – اتحاد المرأة الأردني – تمكين المرأة – الأردن – معوقات تمكين المرأة.

ABSTRACT

The current study aims mainly to scrutinize the role of the Jordanian Women's Union (JWU) in supporting and empowering women in the Hashemite Kingdom of Jordan through many mechanisms and tools such as struggle and demand for rights, submitting proposals to the government, raising awareness and training for women and providing them with adequate support, clarifying the stages of feminist theory and the most important

objectives of each stage, showing the efforts of JWU in the process of empowerment, and clarifying the obstacles to the process of empowering Jordanian women. Accordingly, the study revolves around the following question: What is the role of the Union in the process of empowering Jordanian women? The study employed the descriptive analytical approach to analyze the role of JWU in empowering Jordanian women, in addition to using the case study approach where it seeks to examine all aspects of the Union by identifying its role and impact on the empowerment of Jordanian women. The study has concluded that JWU plays a key role in supporting and empowering women in Jordan, but funding or sources of financial support were one of the most important obstacles in achieving its goals. Despite the efforts made to empower women in Jordan, women still face obstacles and restrictions from the family and society that prevent them from achieving their rights. The study has recommended that the Union should adopt mechanisms to combat violence against Jordanian women by launching awareness campaigns or training women on mechanisms to confront violence against them.

Keywords: Feminist theory, Jordanian Women's Union, Women's empowerment, Jordan, Obstacles to women's empowerment.

مقدمة

تسعى المرأة إلى حماية وجودها وهويتها وإثبات قدرتها في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأدى بروز الحركات النسوية في العالم الغربي على مدار العقود السابقة إلى ظهور أفكار وممارسات ما يطلق عليه بالحركة النسوية فهي تعكس تياراً فكرياً قوياً وسائداً في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية لدى الغربيين، وتم إحداث بعض التغييرات في واقع المرأة باستصدار القوانين والتمكين الاجتماعي للممارسات النسوية باستخدام جميع الوسائل ذات القوة الضاغطة في تشكيل الرأي العام وإحداث التغيير. أما الحركة النسوية في واقع العالم العربي فما هي

إلا امتداد للفكر النسوي الغربي في بدايات اتصال العرب بأوروبا والانفتاح على الثقافة الغربية، فظهرت العديد من الشخصيات التي أرست دعائمها لنشأة الحركة النسوية في العالم العربي والتي أخذت أشكالاً من التطور والتوسع من خلال إنشاء وتأسيس الاتحادات النسائية والمشاركة في مؤتمرات عالمية، وإدماج المرأة العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة، في محاولة لإلحاق المرأة العربية بعجلة التنمية (حداد، 2019، ص 10).

ولم تكن الأردن غائبة عن كل تلك الموجات فقد تأسس اتحاد المرأة الأردني عام 1945 بمبادرة من الرائدات الأردنيات برئاسة السيدة (إميلي بشارات) وبداية النشاط بالعمل الاجتماعي والثقافي ثم إنشاء مراكز لرعاية الأمومة والطفولة ومكافحة الأمية والتثقيف الصحي والاجتماعي للنساء. وفي عام 1957 حل الاتحاد بناء على قانون الطوارئ، وفي عام 1974 تم إعادة الافتتاح مرة أخري.

كما شهدت الأردن خلال الأعوام الماضية مجموعه من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كان أهمها زيادة دور المرأة في الأردن وتنامي مشاركتها في الحياة العامة، ومن هنا برز دور اتحاد المرأة الأردني في عملية تنمية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الأردنية ودعم وتمكين قدراتها.

وكذلك مواجهة العنف التي تتعرض له المرأة الأردنية، وهو أحد أهم البرامج التي يعمل عليها اتحاد المرأة في الأردن، خاصةً في ظل وجود دراسات دولية منها دراسة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأردن توكد أن 69% من النساء والفتيات يعتقدن بأن العنف المنزلي قد ازداد منذ بداية جائحة كورونا. فعلى الرغم من توفر المساعدة، إلا أن 30% فقط من المستجيبات في بعض المناطق في الأردن يعرفن من أين يمكنهن الحصول على المساعدة؟، وهي الأمور التي تهدد المكاسب التي اكتسبتها المرأة الأردنية على مدار السنوات الماضية (Unfpa, Kristine Anderson, May 2020).

وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى فهم وتفسير التغيرات التي طرأت على المجتمع الأردني والذي لعب فيه اتحاد المرأة دور كبيراً من أجل تمكينها في كافة الميادين، بل والعمل لرفع الضرر عنها والحد من العنف ضد المرأة في الأردن.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الجدلية حول الدور التي يقوم به اتحاد المرأة الأردني من أجل دعم وتمكين المرأة والمعوقات التي تواجه عملية التمكين للمرأة حيث انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس وهو: **ما الدور الذي يلعبه اتحاد المرأة الأردني في عملية تمكين المرأة الأردنية، وهل بالفعل ساهم في تمكينها وكيف كانت تلك المساهمة، وهل هناك عوامل ومتغيرات ساهمت في قيامه بذلك، وهل هناك قيود على دوره؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعه من التساؤلات الفرعية المنبثقة منه وهي:**

1- ما موجات النظرية النسوية وأهم أهداف كل موجة؟

2- ما التعريفات المختلفة لتمكين المرأة ومؤشراته؟

3- ما جهود اتحاد المرأة الأردني في عملية تمكين المرأة الأردنية؟

4- هل كان لاتحاد المرأة الأردني الدور الرئيسي في دعم وتمكين المرأة أم أن هناك متغيرات أخري متعلقة بالنظام السياسي؟

5- ما معوقات عملية تمكين المرأة الأردنية؟

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى طبيعة الموضوع الذي تحاول معالجته، كونه أحد الموضوعات الحيوية والحساسة والتي تمس مستقبل المرأة الأردنية، بالإضافة إلى اهتمام العديد من المختصين والباحثين ومراكز التخصص والبحث بهذا الموضوع، ويعود هذا الأمر إلى التعرف على أهمية دور اتحاد المرأة الأردني في تمكين المرأة، كما تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تعوق عملية تمكين المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية.

أهداف الدراسة

توضيح مراحل نشأة النظرية النسوية وأهم أهداف كل مرحلة. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على دور اتحاد المرأة الأردني في تمكين المرأة، وتوضيح أهم المعوقات الخاصة بتمكين المرأة سياسياً في المملكة الأردنية الهاشمية، والوصول لبعض التوصيات التي تساهم في تمكين المرأة الأردنية، وتحديد مؤشرات تمكينها، والتعرف على العوامل التي ساهمت في هذا التمكين.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لما يحمله من تداخل مع فقرات الدراسة، ولأهميته في هذه الدراسة، نظراً لكونه يساعد في تحليل المعلومات سواء أن كانت مباشرة "آنية" أو غير مباشرة" (أكاديمية الوفاق، 2020)، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة حيث يسعي المنهج إلى دراسة كافة الجوانب الخاصة باتحاد المرأة الأردني من خلال تناول الموقف الكلي، والتعرف على دور اتحاد المرأة الأردني وتأثيره في تمكين المرأة الأردنية.

حدود الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على دور اتحاد المرأة الأردني من أجل الوقوف على مدى تأثيره في تعزيز قضية تمكين المرأة في المجتمع الأردني.

تبدأ الحدود الزمنية للدراسة من عام 2000 الذي شهد إعلان الأهداف الإنمائية الألفية (2000-2022)، حيث التزمت معظم دول العالم بتحقيق الأهداف الدولية للتنمية التي يبلغ عددها ثمانية أهداف، من بينها الهدف الثالث المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الدراسات السابقة

على الرغم من ندرة الدراسات السابقة التي عالجت موضوع دور اتحاد المرأة الأردني في تمكين المرأة الأردنية بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أن هناك عدداً من الدراسات التي حاولت الاقتراب من مضمون وأهداف الدراسة، وسوف يتم تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالنظرية النسوية:

تري دراسة (Hayes, 2017) بعنوان: " Community Effects on Women's Help-Seeking Behaviour for Intimate Partner Violence in India: Gender Disparity, Feminist Theory, and Empowerment" أن النظريات النسوية بدأت في الظهور عام 1890. وكان من أهم أهدافها تعليم المرأة وقوانين الزواج والحصول على وظيفة مناسبة. وتم تطبيق الدراسة على دولة الهند، وأثبتت الدراسة وجود مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على المرأة، ومن أهم هذه العوامل انتشار الأمية بين النساء، ووجود فرق كبير في نسبة التمكين بين

المرأة والرجل. ومن أهم الآثار السلبية على المرأة الزواج المبكر، وعدم وجود دعم مادي لها، وتزايد نسبة العنف والاعتداء الجسدي الشديد على المرأة.

هذا وقد تم استفادة الباحث من خلال هذه الدراسة في اكتشاف بعض أهداف النظرية النسوية، وتحديد بعض المظاهر السلبية الخاصة بالمرأة في المجتمع الهندي مثل العنف ضد المرأة وانتشار الأمية بين النساء، والزواج المبكر للمرأة الهندية، وتزايد العنف الجسدي ضدها.

وهدفت دراسة (Underwood, 2016) بعنوان "Feminist International Relations and Epistemic Blank Spots: Entrenching Hegmony?"، إلى تسليط الضوء على خطاب العلاقات الدولية النسوية وكيف تطور منذ بداية الثمانينات على مستوي النظريات الدولية النسوية، وتم دراسة مجموعة من السياسات الدولية. وركزت الدراسة على الفئات النسائية المهمشة. وكانت من نتائج الدراسة أن النظريات النسوية أثرت بشكل إيجابي على تزايد الاهتمام بحقوق النساء في أكثر الدولة الغربية وبعض الدول العربية. وكانت المتغيرات الثقافية والاجتماعية في الدول العربية من أكثر المتغيرات المؤثرة على عدم إعطاء المرأة لبعض حقوقها.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد عنصر هام من أهداف النظرية النسوية وهو الاهتمام بالفئات النسائية المهمشة، وأن هذه الأهداف تم تحقيقها في الدول الغربية، ويلاحظ الباحث من هذه الدراسة أن المتغيرات الثقافية والاجتماعية في الدول العربية من أهم الصعوبات التي تواجه النظرية النسوية في هذه الدول.

وركزت دراسة (عبد العظيم، 2014) بعنوان" النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي" على تحليل النظريات النسوية المختلفة في ضوء تناولها للتفاوتات الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة في المجتمعات الإنسانية، وقد سعت هذه الدراسة إلى محاولة الربط بين تصنيف النظريات المختلفة التي تناولت الاهتمام بالمرأة وبين الطريقة التي تطورت بها هذه النظريات منذ نشأتها. وكانت من نتائج الدراسة أنه يلزم دراسة العوامل المحيطة بالمرأة، وأن مستقبل النظرية النسوية يعتمد بشكل كبير على مدى النجاح التي تحققه للمرأة في المجتمعات المختلفة.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في معرفة العوامل المحيطة بالمرأة مثل العوامل السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، تلك العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل تطبيق أهداف النظريات النسوية في المجتمعات المختلفة.

وساهمت دراسة (التل، 2014) بعنوان:" تاريخ الحركة النسائية الأردنية 1944-2008"، في سد الفجوة بالنسبة لتاريخ العمل النسائي في الأردن، حيث كانت معظم الدراسات تغفل الحديث عن ذلك. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر أكّد الكثير من القياديين الوطنيين على ضرورة تعليم النساء ومشاركتهن في الحياة العامة لتقدّم الأمة، واحتضنت الطبقة الوسطى هذه الأفكار بحماسة، كما بدأت نساء الطبقة المتوسطة، وزوجات النخبة بتأسيس جمعيات خيرية للنهوض بالمجتمع. وبحسب ما جاء في هذه الدراسة، فقد تأسست في الأردن جمعية تضامن النساء الاجتماعية سنة 1944، وتأسست جمعية اتحاد النساء الأردني سنة 1945، وعملت المنظمتان على تقديم الخدمات الخيرية والصحية والتعليم للمحتاجين. وظل اتحاد المرأة الأردني ناشطاً، رغم كل الأزمات السياسية التي مرت بها البلاد، وأسس فروعاً في كل أنحاء المملكة، وقد ضم الاتحاد 3 آلاف منتسبة سنة 1981.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في التأكيد على أن النظريات النسوية والاهتمام بالمرأة تم منذ نهايات القرن التاسع عشر، وهدفت إلى ضروري تعليم المرأة، ومشاركتهن في الحياة العامة، وبدء تأسيس الجمعيات والاتحادات النسائية، ومنها تأسس اتحاد المرأة الأردني لأول مرة عام 1945.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بتمكين المرأة:

هدفت دراسة (السرور، 2021) بعنوان: "تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030" إلى الإجابة على التساؤل التالي ما هي نسب تمكين المرأة السعودية سياسياً، وأهم المعوقات التي تقف أمامها. وتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، وكانت من نتائج الدراسة زيادة نسبة المقاعد التي شغلتها المرأة السعودية في مجلس الشورى السعودي إلى نسبة (20%) من عدد الأعضاء. وكانت من أهم المعوقات عدم الدعم المالي للمرأة.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد أهم معوقات التي تقف عائق أمام تمكين المرأة السعودية وهو عدم الدعم المالي لها، وتحقيق بعض النجاحات في الحصول على نسبة مرتفعة في مقاعد مجلس الشورى السعودي.

وهدفت دراسة (Japaridze, 2021) بعنوان" "Women's political Empowerment from the International Assistance Perspective" إلى إشراك المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة والسياسية لأن الاهتمام بهذه المشاركة يكون له تأثير إيجابي

على تنمية وتقدم الدول. ولكن يوجد بعض المعوقات التي تتسبب في عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام، والحياة السياسية بشكل خاص، ومن هذه المعوقات البيئة المحيطة بالمرأة والمعوقات المالية. وكانت من توصيات الدراسة تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وكذلك وجودها في مراكز صنع القرار السياسي.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في أهمية إشراك المرأة في الحياة العامة والسياسية لوجود علاقة إيجابية بين هذه المشاركة والتنمية الشاملة في الدول، ومن أهم معوقات تمكين المرأة البيئة المحيطة بها، وعدم توفير الدعم المادي لها.

وكانت من أهم نتائج دراسة (جميل، 2020) بعنوان :"التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020" أنه لا يزال المجتمع المصري بحاجة إلى التهيئة الثقافية والدينية المعتدلة لبذل الجهود لتفعيل مشاركة المرأة بالحياة السياسية، فالمرأة لا تنقصها الخبرة ولا الكفاءة العلمية والعملية من مشاركة الرجل أعباء الحياة على قدم المساواة، حيث يعد مؤشر تقلد المرأة للوظائف الحكومية أحد المؤشرات الهامة التي تعكس وضع المرأة في الحياة السياسية داخل المجتمع، ويعد تمكين المرأة أحد الضروريات اللازمة من أجل إصلاح سياسي حقيقي وخطوة هامة نحو التمكين السياسي للمرأة والتحول الديمقراطي. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات المتعلقة بوصول المرأة إلى المناصب الحكومية العليا، وتحليل تلك البيانات من أجل فهم أكبر لظاهرة تدني نسب وصول المرأة إلى المواقع القيادية والحكم.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد أهم المعوقات التي تؤدي إلى ضعف تمكين المرأة المصرية، والمتمثلة في المعوقات الثقافية والدينية.

بينما هدفت **دراسة (سليمان، 2020) بعنوان: "معوقات تمكين المرأة سياسياً في المجتمع المصري: دراسة ميدانية كفر الشيخ"** إلى اكتشاف أهم المعوقات التي تؤدي إلى عدم تمكين المرأة سياسياً من أجل خدمة وتنمية مجتمعها. فقد قام الباحث باستخدام المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريقة دراسة الظاهرة كماً وكيفاً. وتم الاعتماد على عينة عشوائية عنقودية قوامها (214) مفردة. وكانت من أهم نتائج الدراسة ان أكثر العوامل التي تؤدي إلى إعاقة تمكين المرأة سياسياً هي العوامل الثقافية والاجتماعية، تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية. وكانت من أهم توصيات الدراسة تصحيح الصورة الذهنية السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج

التلفزيونية التي ترفع من قيمة المرأة ودورها، والعمل على تدعيم المرأة وترشحها في الحياة السياسية والمناصب القيادية والسياسية، وأخيراً تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد أهم النقاط التي تؤدي إلى ضعف تمكين المرأة المصرية، التي من أهمها المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وأهتمت الدراسة بالوسائل الاعلام الحديثة لتحسين الصورة الذهنية السائدة عن المرأة ودعمها، والاهتمام بعملية التدريب المستمر لها.

بينما هدفت **دراسة (الكندري، 2015) بعنوان" التعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت: دراسة حالة على مشروع الأسر المنتجة"** إلى التعرف على أهم الأسس الفكرية وأهم الجهود الحكومية لتعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، وإلقاء الضوء على واقع تعليم وتمكين المرأة المعيلة وتمكين المرأة المعيلة بمشروع الأسر المنتجة بدولة الكويت. وقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي بأدواته مع إجراء مقابلة شخصية مع الحالات والمسئولين عن مشروع الأسر المنتجة وتطبيق استبانة على الملتحقات بالمشروع. وكانت من أهم نتائج الدراسة المتعلقة بمجالات تمكين المرأة المعيلة جاء مجال التمكين في مجال الصحة في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (5,48)، بينما جاء بالمرتبة الثانية التمكين الاجتماعي بوزن نسبي قدره (4,09)، بينما جاء التمكين التكنولوجي في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (1,41).

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد أهم النقاط التي حققت نجاح لتمكين المرأة الكويتية، فاحتل مجال الصحة المرتبة الأولى، ثم التمكين الاجتماعي، وأخيراً التمكين في مجال التكنولوجيا.

وتوصلت **دراسة (بلول، 2009، ص. 645-686) بعنوان" المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"** أن المشاركة السياسية للمرأة العربية دون المستوي. فعلى الرغم من التقدم الذي شهده واقع المرأة العربية في مجالي الصحة والتعليم، لم تقترن هذه المكاسب بإنجازات مماثلة في الميدان السياسي، وتعد حصة المرأة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية من بين أدني الحصص في مناطق العالم. وعلى أرض الواقع توجد فجوة كبيرة جداً بين القرارات والتوجهات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسياً، ففي

الوقت التي تحاول الدول العربية أن تلبي في دساتيرها متطلبات التوجهات والقرارات الدولية، فيوجد على صعيد الممارسة تفاوت كبير بين جوهر هذه التوجهات والواقع التمكيني السياسي للمرأة العربية. وكانت من توصيات الدراسة أنه لابد أن تتوفر الإرادة السياسية الداعمة لوصول المرأة إلى البرلمان، وتقديم الدعم لكل خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي. وستظل حقوق المواطنة والحقوق السياسية ناقصة إذا لم تشمل النساء في الممارسة الفعلية لا في النصوص القانونية فقط.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد أهم النقاط التي حققت نجاح للمرأة العربية في بعض المجالات مثل الصحة والتعليم، بينما لم يتم تمكين المرأة في المجال السياسي بالشكل المتوقع، فهي من أدني الحصص مقارنة بالدول الأخرى على المستوي العالمي.

بينما هدفت **دراسة (Hoque, 2009) بعنوان "Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme: A Case Study from Bangladesh"** إلى التعرف على واقع منظمات القروض الصغيرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بنجلادش، والتي تهدف إلى تمكين المرأة. وكانت عينة الدراسة (180) امرأة من منطقة رامبور. وقد تم جمع البيانات لهذه الدراسة باستخدام استبانة. وأظهرت نتائج الدراسة أن النساء المتمكنات هن بنسبة 21 % فقط والباقي لم يتم تمكينهن بعد، وأن نسبة (69%) من النساء المتمكنات هن عضوات فاعلات في برامج القروض الصغيرة، وأن ملكية الأراضي ووسائل الإعلام من بين العوامل التي تسهم في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن من بين العوامل المهمة في تمكين المرأة التعامل مع القروض الصغيرة بشكل ذاتي.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد أهم النقاط الداعمة لتمكين المرأة في بنجلادش، فكان الدعم المالي وحصول المرأة على قروض من أهم هذه العوامل، والاهتمام بوسائل الإعلام لتحسين الصورة الذهنية للمرأة كعنصر هام في تمكينها.

المحور الثالث: الدراسات المتعلقة بتمكين المرأة الأردنية:

كانت من أهم **نتائج دراسة (الرواشدة، 2016)، بعنوان" المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال"**، أن المعوقات الاجتماعية والقانونية من أهم المعوقات التي

تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولا يوجد فروق بين المتغيرات الاجتماعية ومعوقات المشاركة باستثناء متغير العمر. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على توعية المجتمع لتغيير معتقداته حول مشاركة المرأة في العمل السياسي، والعمل على تحسين وضعها اقتصادياً.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد بعض معوقات مشاركة المرأة الأردنية سياسياً، ومن أهمها المعوقات القانونية والاجتماعية.

قامت دراسة **(الخوالدة، 2014)، بعنوان:" المشاركة السياسية للمرأة الأردنية دراسة: تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012"**، بتحليل مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية، والتعرف على طبيعة الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب عام 2010 ومعرفة أثرها في قانون الانتخاب. وقد عرضت الدراسة باختصار لبعض المنظمات النسائية التي تعمل المرأة الأردنية من خلالها، ومنها الاتحاد النسائي الأردني العام، حيث يهدف الاتحاد إلى دمج المرأة في عملية التنمية الشاملة من خلال رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي، والعمل على تدريب المرأة وتأهيلها، وزيادة الوعي بأهمية دورها على مختلف المستويات. ومن انجازات الاتحاد برنامج التدريب والتأهيل التنموي للمرأة وبرنامج التوعية والتثقيف وتنمية المشاركة الأهلية لتفعيل دور المرأة في المجتمع.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد أهم أهدف اتحاد المرأة الأردني ومنها دمج المرأة في التنمية الشاملة من خلال رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي، والعمل على تدريب المرأة وتأهيلها، وزيادة الوعي بأهمية دورها على مختلف المستويات. ومن انجازات الاتحاد برنامج التدريب والتأهيل التنموي للمرأة وبرنامج التوعية والتثقيف وتنمية المشاركة الأهلية لتفعيل دور المرأة في المجتمع.

بينما أثبتت **دراسة (السعدي، 2013)، بعنوان" دور الصحافة الأردنية اليومية في تحفيز المرأة نحو المشاركة السياسية: دراسة تطبيقية على عينة من النساء الأعضاء في اتحاد المرأة الأردني"**، أن الصحافة الأردنية لها دور فعال في تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية في المجتمع كما كفلها الدستور والقانون، وإزالة الغموض لديها فيما يتعلق بالقضايا السياسية.

هذا وقد تم استفادة الباحث من هذه الدراسة في تحديد أهم عامل لمشاركة المرأة الأردنية سياسياً وهو وسائل الإعلام بشكل عام والصحافة الأردنية بشكل خاص في توضيح حقوق المرأة الأردنية.

التعليق على الدراسة السابقة

يلاحظ الباحث أن الدراسات السابقة لم تهتم اهتماماً كافياً بتمكين المرأة الأردنية بشكل عام، بل تم التركيز في بعض الدراسات على التمكين السياسي للمرأة الأردنية فقط، والبعض الآخر تم في دول عربية أخري مثل الكويت، ومصر، والسعودية، لكن الدراسة الحالية ركزت على دور اتحاد المرأة الأردني في التمكين لها، ويتضح عدم وجود دراسات تناقش مباشرة دور اتحاد المرأة الأردني في هذا التمكين، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية تركز على الربط بين النظرية النسوية وبين أحد منظمات المجتمع المدني الأردني وهو اتحاد المرأة الأردني بشكل خاص، والعقبات التي تواجه تمكين المرأة الأردنية ودو الاتحاد في تقليل هذه العقبات أو الحد منها.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

1. النظرية النسوية وتطوراتها.
2. التمكين السياسي للمرأة ومؤشراته.
3. دور اتحاد المرأة الأردني في التمكين السياسي لها (الفرص والقيود).

وفيما يلي محاور الدراسة:

1. النظرية النسوية وتطوراتها

بدأت المدرسة النسوية في الظهور أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وسعت إلى دمج المرأة في المجال العام، وتمكينها من حقوقها التي تم حرمانها منها خلال العصور الماضية، وكان اتحاد المرأة الأردني له السبق في محاولة الاهتمام والتركيز على تمكين المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية. النسوية هي أيديولوجية معينة تطبق على أرض الواقع بأساليب مختلفة لإحداث حالة من التغييرات في النسق الاجتماعي العام للنهوض بمكانة المرأة والحصول على كافة حقوقها (حداد، 2019: 439) ومرت المدرسة النسوية بثلاث موجات رئيسة وشهدت العديد من التطورات والمفاهيم

الذي تعتمد عليها من أجل تمكين المرأة في المجالات المختلفة والتي يأتي على رأسها المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (Buikema, 2014). لذا، من الضرورة رصد التطور الذي حدث في النظرية السياسية النسوية وانعكاسه على تمكين المرأة الأردنية ودور اتحاد المرأة الأردني في هذا التمكين.

أ. الموجة الأولى

ظهرت هذه الموجة منذ عام 1890 حتى عام 1920، وركزت على الجوانب القانونية والاجتماعية المرتبطة بالمرأة. وقد قادت النسويات بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذه الحركة. ومع بدايات اشتعال الحرب العالمية الأولى، سعت هذه الحركة إلى القضاء على عدد من أشكال التمييز بين المرأة والرجل في ظل تحمل النساء لتكلفة الحرب كالرجال تماماً، وأول الحقوق هو الحق في الانتخاب، والذي كافحت النساء للحصول عليه في بريطانيا، وهو الأمر الذي دفعهم لإشعال قبة البرلمان والتظاهر في ويستمانستر. ونجد أن الحركة النسوية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالتزامن مع حركة التخلص من العبودية، وساهمت في هذه الحركة عدد من النسويات من أصل أسود مثل الكاتبة النسوية ذات الأصل الأفريقي سوجويرنير تروث التي قامت بإلقاء خطاب شهير في أحد التجمعات النسائية بعنوان "ألست أُعد امرأة أيضاً. وقد اقترنت الحركة النسوية بحركة التحرر من العبودية فتمت مناقشة المادة الخامسة عشرة من الدستور الأمريكي والتي تحدد من له الحق في الانتخاب، وقد انتهى الأمر بإعطاء النساء الحق في التصويت، ولكن أقتصر هذا الحق على النساء البيض فقط (صالح، 2005: 88).

وتري (جامبل، 2002: 45) أن الموجة النسوية الأولى كانت منشغلة بقضايا التعليم والعمل وقوانين الزواج ومشكلات بنات الطبقة الوسطى، ولم تكن مهتمة بمشاكل النساء العاملات. وتمثلت أهم إنجازاتها في فتح مجالات التعليم العالي أمام النساء، وإصلاح نظام مدارس البنات الثانوية، بما في ذلك دخول الامتحانات الرسمية على المستوى الوطني، وزيادة فرص الالتحاق بالوظائف وخصوصاً مهنة الطب، ونصرة حقوق النساء المتزوجات في الملكية، إلى جانب حقوق الحضانة للمطلقات والمنفصلات. وقد استطاعت هذه الموجة تحقيق العديد من مطالبها إلا أنها لم تنجح في تحقيقها كافة المطالب، وبخاصة حق النساء في التصويت.

ب. الموجة الثانية

ظهرت هذه الموجة خلال فترة الستينيات والسبعينيات. وقد ظهر تياران داخل الحركة النسوية: التيار الأول كان يدعوا لتحقيق المساواة للمرأة في المجال الخاص، وبالتحديد المساواة في مجال العمل وفي الواجبات المنزلية. ومن رواد هذه الحركة المفكرة الفرنسية سيمون دي بوفوار صاحبة الكتاب الأكثر شهرة في هذا المجال هو "الجنس الآخر". يعتمد ذلك التيار أيضاً على تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة بناءً على وسائل التنشئة الاجتماعية، فذلك الاتجاه يؤمن بدور القيم والمعايير في التأثير على سلوك الأفراد، فنجد أن الذكور يتعلمون نمطاً معيناً من السلوك يقوم على تجنب العاطفة والحرية والتنافس، بينما على النقيض تماماً تقوم المرأة على مفاهيم الطاعة والخضوع وعدم التعبير عن الرأي، وذلك كان من الأسباب الرئيسية لسبب استبعاد المرأة من عديد من الأنشطة التي يتصدرها الرجل، بما فيها المشاركة السياسية والقدرة على صنع القرار، وهذا ما يرفضه ذلك الاتجاه. وترى بوفوار الحل في إعادة التوصيف والترتيب لمكانة المرأة في المجتمع بالاعتماد على التنشئة السياسية التي تقوم على رفض التمييز ضد النساء، وذلك بهدف تمتعها بجميع حقوقها السياسية والمدنية في المجتمع.

بينما التيار الآخر تمثل في النسوية الراديكالية والتي رأت أن الحقوق السياسية التي كفلها القانون للمرأة لم تنجح في تمكين المرأة من حقوقها الأخرى في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولذلك فإن الحل يكمن في القضاء على النظام الأبوي السائد، وذلك من خلال الدعوة لبدء ثورة جندرية على هذا النظام لتمكينهم من حقوقهم وخاصة الحقوق المرتبطة بالحرية الجنسية، حيث اعتقدت هذه الحركة أن قمع النساء يبدأ من العلاقات الحميمة، ومن أشهر المفكرات في هذا التيار أدريان ريتش (Voichita, 2009: 29-59).

ج. الموجة الثالثة

بدأت هذه الموجة بالتبلور في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتعرف أحياناً بمصطلح (ما بعد النسويةPost-Feminism) الذي أثار جدلاً واسعاً، واستعمل هذا المصطلح من قبل بعض المفكرات، في إطار موقف نقدي شامل للموجة الثانية من النسوية، باعتبارها أدت إلى تكريس صورة المرأة كضحية للنظام الأبوي. في حين اتخذت أخريات مثل نعومي ولف (Naomi Wolf) موقفاً

أكثر رصانة، فهي تدين وسائل الإعلام وتعاملها مع هذا المصطلح، وأيضاً تنتقد أولويات الموجة الثانية وتشدد على بعض فصائلها الأيدولوجية (التل، 2014: 20).

وعلى خلاف الموجة الأولى والثانية نجد أن الموجة الثالثة قد قادها الفكر وليس الحركة؛ حيث نجد أن الأكاديميات من النسويات سعوا لتشكيل والتأصيل لبدايات هذه الموجة، وذلك من خلال إدماج فئات أخرى داخل الحركة النسوية، والتطرق لعدد من القضايا الحساسة المتعلقة بالجندر، بالإضافة إلى استحداث عدد من المصطلحات مثل التمييز على أساس الجندر والتمييز الجندري الآثيني (Snyder, 2008: 1–7)، وذلك بالتزامن مع الحديث عن فئات أخرى داخل الحركة النسوية بخلاف النسويات المستقيمات heterosexual feminists، حيث تم التطرق للنسويات العابرات جنسياً، والنسويات مثليات الجنس (Melissa and Young, 2017).

فقد شهدت هذه الموجة نقلة نوعية في مجالات الكتابات والوعي النسوي؛ حيث تخطت الاهتمامات السابقة التي انصبت في معظمها حول الحقوق الكلاسيكية السياسية والاقتصادية إلى النواحي اللغوية والثقافية والنفسية.

وكانت من أهم إنجازات هذه الموجة الوعي بالتعددية مع نمو الاهتمام بالفروق العرقية والثقافية والاجتماعية والسياسية والتاريخية للنساء بين مجتمعات العالم، بل وداخل المجتمع الواحد. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية تأكيد الفارق بين الموجات النسوية الثلاث كمراحل من حيث نطاق الاهتمام والنشاط، وبين اتجاهات الفكر والخطابات النسوية الأيديولوجية المتباينة داخل كل موجة. هذا إلى جانب ضرورة مراعاة تطور الحركة النسوية بمساراتها الفكرية المختلفة داخل كل دولة بذاتها.

د. الموجة الرابعة

بدأت هذه الموجة منذ عام 2012، وترتبط الحركة النسوية في هذه المرحلة بالثورة التكنولوجية وتزايد دور وسائل التواصل الاجتماعي مما شكل بداية حقبة جديدة للنسوية تتميز بالقوة وانتشار التأثير، كما برزت المطالب بالتغيير من خلال مشاركة أرقام قياسية للنسويات في حركات مثل حركة " أنا أيضاً ". حيث لم تستكمل النسويات فقط المعارك القديمة بالحصول على الحقوق الإنجابية وتحقيق المشاركة الفعالة، وإنما قمن كذلك بتسليط الضوء على قضايا التحرش الجنسي والتمييز في مكان العمل، واتخذن مواقف قوية بالتصميم على شغل المواقع التنفيذية والقيادية والمشاركة الفعلية في مواقع صنع القرار بكافة الدول (أحمد، 2021: 54).

ومن العرض السابق يري الباحث أن الموجة الأولي تم التركيز على قضايا المرأة الخاصة بالتعليم والعمل وقوانين الزواج ومشكلات بنات الطبقة الوسطى، وتم فتح مجالات التعليم العالي أمام النساء، والاهتمام بالتنشئة السياسية للمرأة التي تقوم على رفض التمييز ضد النساء، وذلك بهدف تمتعها بجميع حقوقها السياسية والمدنية في المجتمع. بينما ركزت الموجة الثانية على قضايا النساء العاملات، ودعت لتحقيق المساواة للمرأة في المجال الخاص، وبالتحديد المساواة في مجال العمل، وتمكين المرأة من حقوقها في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولذلك فإن الحل يكمن في القضاء على النظام الأبوي السائد في المجتمعات العربية. بينما ركزت الموجة الثالثة وهي ما بعد النسوية على تكوين صورة إيجابية للمرأة، وإنها ليست ضحية للنظام الأبوي، وتم الاهتمام بقضايا الجندر، وتمكين المرأة، والوعي بالتعددية. وأخيراً جاءت الموجة الرابعة بالاهتمام وعرض قضايا المرأة في الوسائل التكنولوجية الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي نظراً للانتشار السريع لهذه الوسائل والوصول لأكثر فئات المجتمع، مما يساعد أيضاً في قضايا تمكين المرأة في جميع المستويات.

2. التمكين السياسي للمرأة ومؤشراته

ظهر على الساحة مفهوم التمكين وأصبح أكثر استخداماً في سياسات وبرامج المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ويهدف إلى القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة. ولقد وضعت قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في نهاية القرن العشرين (Khodair, 2016: 3-20)

فالنظرية النسوية هدفت في الموجات المختلفة لها إلى تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، فواجهت الحكومات والمؤسسات غير الحكومية تحديات كثيرة مشتركة، فلا يزال هناك الكثير من الجهود لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً في المشاركة والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة (عبد الكافي، 2021: 48).

فمن المؤكد أن حقوق المرأة تحتل موقعاً بارزاً على خارطة الفكر والثقافة، وأن هناك جهداً واهتماماً لتمكين المرأة باعتبارها شريكاً مساوياً للرجل، وتحقيق التمكين الكامل والشامل لها (عبد الله، 2021: 377-408).

2-1 مفهوم التمكين ومؤشراته

ظهر مفهوم التمكين في الستينيات من القرن الماضي، حيث ارتبط بالحركة الاجتماعية المنادي بالحقوق المدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. ويعتبر التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم، وإن تحسين وضع المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً يُعد عاملاً أساسياً في إقامة حكومة ديمقراطية مسئولة، وتتمتع بدرجة مرتفعة من الشفافية (الكوح، 2016: 263-277).

فمفهوم التمكين **لغوياً**: يعني التقوية والتعزيز، فهو مصدر من الفعل "مكّن" ومكنّه من الشيء جعل له عليه سلطاناً وقدرة، جعله يتمكن منه وفيه (القحطاني، 2016: 115- 141)، وهو يشير إلى القوة وعلو الشأن، وهو تمكن من الشيء أي قدر عليه أو ظفر به (جميل، 2020: 192-218).

واصطلاحاً: هو رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع (أبو بكر، 2002: 106). ويعرف البنك الدولي التمكين Empowerment بأنه "توسيع قدرات وإمكانيات الأفراد أو المجموعات في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى إمكانية محاسبة هذه المؤسسات"(جميل، 2020: 192- 218).

وهو القضاء على كافة أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد، وذلك يتحقق من خلال العمل على إزالة كل معوقات عملية التمكين سواء كانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية والتي تتعلق بالعادات والتقاليد وغيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة أو الأقل حظاً في مراتب أدنى (Jazzar, 2011: 146-168). ويهدف إلى منح فرصة للفئات المهمشة في المجتمع لإدماجها في مختلف مجالات الحياة من خلال بناء قدراتها الذاتية وتوليد الوعي لديها، وذلك دون تمييز بين أفراد وفئات المجتمع (يوسف، 2016).

وتتعدد مجالات التمكين فهناك التمكين الإداري والتمكين الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي، وغيرها. وهناك من يرى أن عملية التمكين ترتكز على أربعة مستويات من القوة تشكل في مجملها ما يمكن أن يطلق عليه "دوائر التمكين"، وهي: أولاً، القوة على (power on) وتتضمن علاقة تبادلية مطلقة بين الهيمنة والتبعية. ثانياً، قوة فعل (power to) وتتضمن القدرة على صنع القرار وممارسة سلطة وإيجاد حلول للمشاكل. ثالثاً، القوة مع (power with) وتتضمن قوة

اجتماعية وسياسية تعكس القدرة على التفاوض والدفاع عن المصالح المشتركة جماعياً. رابعاً، القوة من خلال (power within) تغطن الأفراد للقوة الداخلية لذواتهم وهويتهم وكيفية التأثير إيجابياً في خياراتهم وصنعها بكل سهولة، وعرفته الباحثة (Griffen Vanessa) بإمكانية التعبير وإيصال صوت المرأة، والتأثير في الآخرين، والقدرة على الابتكار واتخاذ القرارات على كافة المستويات (بور رغدة، 2012).

وترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي (آسيا أسكوا) أنه العملية التي تكتسب فيها المرأة الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل، وتوفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى تتمكن المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد. وحددت أهداف تمكين المرأة في القضاء على كل أنواع تبعية المرأة اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً. هذا وقد وضعت الأمم المتحدة عدد من المؤشرات الكمية لقياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة، ومن أهم هذه المؤشرات: مشاركة النساء في المواقع القيادية، ومشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة، وإتاحة فرص التعليم والتدريب أمام النساء، ومشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات (القحطاني، 2016: 115- 141).

بينما تري (التايب، 2008 : 126) أن مؤشرات تمكين المرأة هي: الاعتماد على الذات في المجال الخاص والعام، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال السعي لتوفير مصادر التمويل كالحصول على القروض والمساعدات الفنية والإدارية لإقامة المشاريع الخاصة في القطاعات المختلفة، والمشاركة الواعية والفعالة للمرأة في إدارة شئون الأسرة والمجتمع عبر السعي للتمثيل المباشر والغير مباشر في دوائر صنع القرارات وذلك على المستويات الحكومية وغير الحكومية، وحصول المرأة على أرقى درجات المعرفة والمهارات المختلفة في مجال قيادة الأسرة والمشروعات الاقتصادية الخاصة، وإلمام المرأة بحقوقها القانونية والتشريعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2-2 مفهوم التمكين السياسي للمرأة

هو مفهوم يرتبط بتحقيق ذات المرأة وتعزيز قدراتها في المشاركة في الحياة السياسية، كالاشتراك في النقابات المهنية، والتمثيل البرلماني، والوصول إلى مراكز صنع القرار، ورسم السياسات العامة، وذلك يكون عن طريق الاعتماد على سياسات وإجراءات وتبني تشريعات دستورية وقانونية

تضمن القضاء على كل ممارسات التمييز، والتهميش، والإقصاء التي تتعرض له المرأة (جميل، 2020 :192- 218).

مفهوم التمكين السياسي للمرأة يتم قياسه من خلال عدة مؤشرات مثل: تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية والبرلمان وفي مواقع صنع القرار، وتحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية، وتحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة، وتحديد النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات، وتحديد النسبة المئوية لمن يحق لهم التصويت من الجنسين، وتحديد نسبة الأعضاء النساء مقارنة بنسبة الأعضاء الرجال في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية (جربال، 2015 : 37-38).

ويمكن قياس التمكين السياسي للمرأة عن طريق بعض مؤشرات أخري مثل: مشاركة النساء في المواقع القيادية، ومشاركتها في اللجان والمواقع العامة، وإتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية للمرأة، ومشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرار، واكتساب النساء مهارات وقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بالحقوق (جميل، 2020: 192- 218).

كما يمكن قياس التمكين السياسي للمرأة عن طريق المؤشرات التالية: هل للمرأة دور في الحياة السياسية، وإذا كانت المرأة أكثر كفاءة من الرجل ، وعضوية المرأة في المناصب السياسية، والرجل والمرأة متساويان في حال ترشحهما، وهل المجتمع يتقبل المرأة كوزير، وهل للمرأة نفس الحقوق السياسية مقارنة بالرجل، وهل يتم تقبل المرأة لشغل وظيفة قاضي، وهل تؤيد نظام الكوتا (الحصة) للمرأة في البرلمان، وهل ترحب بهذه الزيادة، بالإضافة إلى تغيير بعض القوانين الانتخابية لمساعدة المرأة في المشاركة السياسية، وإعطاء كوتا للمرأة في التشكيل الوزاري، وإعطاء المرأة كوتا حزبية، وتشكيل صورة ذهنية إيجابية عن المرأة في العمل السياسي، وقدرة المرأة على اتخاذ القرارات السياسية (الخرشة، 2010 : 36).

ويجب توافر بعض المقومات الضرورية لتمكين المرأة سياسياً ومنها: الوعي الذاتي والقدرة على الممارسة السياسية، وما هو الدور الذي ستمارسه من خلال المشاركة السياسية، كما تحتاج عملية تمكين المرأة سياسياً إلى بيئة دستورية وتشريعية ذات آليات ديمقراطية تدعم توجه المرأة نحو المشاركة السياسية، فضلاً عن وجوب التغيير المجتمعي والثقافي نحو النظرة النمطية السائدة للمرأة بحيث تساهم في انسيابية وتقبل توجهات الدولة من خلال التشريعات الداعمة لمشاركة المرأة سياسياً

وتقلدها الوظائف القيادية والسياسية العليا، بالإضافة إلى دور الإعلام بكل وسائله في تغيير تلك الصورة النمطية التي سادت في العصور السابقة (جميل، 2020 : 192– 218).

3. دور اتحاد المرأة الأردني في التمكين السياسي لها (الفرص والمعوقات)

يعتبر اتحاد المرأة الأردني أحد أقدم المنظمات النسوية الفاعلة في المملكة الأردنية الهاشمية، والذي نشأ على يد عدد من النسويات الأردنيات، حيث تم التأسيس له من أربعينيات القرن العشرين, وانطلق للعمل في الفضاء السياسي والاجتماعي الأردني، من خلال إنشاء مؤسسة ثقافية اجتماعية نسوية تهدف الى تبني قضايا المرأة ،ومحاولة رفع الظلم الاجتماعي الواقع عليها، والمطالبة بإقرار العملية الديمقراطية في الحياة السياسية في كل مفاصل المملكة الأردنية الهاشمية، حيث واجه اتحاد المرأة الأردني عدة تحديات منذ مراحل تأسيسه وعملة وتطوره، منها ما هو اجتماعي وقانوني واقتصادي وسياسي.

3–1 نشأة وتطور اتحاد المرأة الأردني وأهدافه

تأسس الاتحاد النسائي الأردني عام 1945 تحت مسمى جمعية الاتحاد النسائي الأردني برئاسة جلالة الملكة زين الشرف، وقد اهتم بوضع النساء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ورفع مستواهن الثقافي من خلال أنشطة التثقيف الصحي المتعلقة بسلامة الأم والطفل، فضلاً عن تقديم المعونات للأمهات الفقيرات. وقد جاء في إعلان تأسيس الجمعية أن تقوم بمهمتها على وجه يتفق مع تقاليد البلاد وعاداتها، ولا يؤدي عملها إلى أمور لا تتفق والأغراض السامية التي تسعى إلى تحقيقها (جمعية اتحاد المرأة الأردني، 2011).

وكانت من مؤسسات الحركة النسائية الأردنية الأوائل أيضاً الرائدة النسائية إميلي بشارات. والتقت مؤسسات هذه الحركة بقيادات من الحركتين النسائية العالمية والعربية، ونشطن وشاركن بمنظماتهن بعضوية المنظمات النسائية الإقليمية والدولية، ولابد أنهن تأثرن ببعض توجهاتها ومنها هدى شعراوي الرائدة النسائية المصرية. وشاركت إميلي بشارات بصفتها رائدة نسائية بأعمال المكتب الدائم للاتحاد النسائي العربي العام، كما شاركت في العديد من المؤتمرات الدولية فارتبطت بعلاقات وطيدة بالعديد من الشخصيات النسائية الأجنبية مثل إليزابيث براون، ونشرت بعض رسائلها مترجمة مجلة الرائد، التي كانت تصدر في عمان (التل، 2014: 33)

كان من الملاحظ منذ تأسيس الدولة الأردنية أن المجتمع الأردني في حالة تطور مستمر ولاسيما المرأة الأردنية الطموحة التي كافحت بالتعليم، وخرجت للعمل بعد أن اقتصر عملها في البدايات على الأدوار التقليدية، فوضعت بصمتها وصولاً لمواقع صنع القرار. فخلال النصف الثاني من السبعينيات وبداية الثمانينيات، قامت بعض النخب النسائية بتأسيس عدد من الجمعيات والنوادي النسائية كان أبرزها " نادي صاحبات الأعمال والمهن" عام 1976، كما شكلت بعض التنظيمات اليسارية روابط نسائية تابعة لها، كرابطة النساء الديمقراطيات الأردنيات عام 1983، ورابطة المرأة الأردنية عام 1985.

واتسمت الحركة النسائية بعد عام 1981 ببدايات التفكير النسوي المستقل ووجود تنظيمات وطنية بأشكال مختلفة، حيث انطلقت كل جماعة من أهداف ورؤى خاصة تعتقد أنها مناسبة لتشكيل نواة لمظلة نسائية في المجتمع الأردني. واتسمت تلك المرحلة بعدة خصائص ساعدت في دفع تلك التنظيمات للأمام على الرغم من وجود بعض العقبات التي أعاقت الإنجازات وأعادت بعضها إلى الوراء. وشهدت تلك المرحلة أيضاً بدايات التجربة الديمقراطية في المجتمع الأردني والمناداة بقضايا المساواة واحترام الرأي والرأي الآخر داخل المجتمع الأردني.

وكان للاهتمام العالمي بقضية المرأة مؤثرات إيجابية على قضية المرأة في المجتمع الأردني، حيث عقد مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي عام 1985 (تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة، 2003 : 50)، الذي كان له أثر إيجابي، إذ استدعى ضرورة وجود وجوه نسائية أردنية للمشاركة في ذلك الحدث العالمي، وقد أدت تلك المؤتمرات والاحتفالات الدولية إلى التركيز على قضايا صياغة الخطاب النسوي ودعم التنظيمات مالياً، وتبني القضايا النسائية على مستوى سياسي واقتصادي واجتماعي، وقبول فكرة وجود تلك التنظيمات في المجتمع الأردني والمجتمعات عموماً. ومن أهم هذه التنظيمات اتحاد المرأة الأردني. ستظل الاتحادات النسائية الأردنية هي الأطر الأكثر أهمية في مجال العمل النسائي وذلك لأنها تتميز بكونها الأوسع انتشاراً والأكثر استقطاباً للنساء.

وحدد الاتحاد النسائي الأردني مجموعة من الأهداف والأعمال التي يجب العمل عليها من أجل تمكين المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتم ذلك من خلال مجموعة من العناصر ومنها:

العمل على رفع مستوي المرأة الأردنية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تمتع المرأة الأردنية بممارسة جميع حقوقها كاملة، والقيام بمجموعة من علاقات

التفاهم من أجل النهوض بوضع المرأة الأردنية من خلال علاقات الصداقة والتعاون مع الاتحادات والجمعيات الأخرى سواء كانت عربية أو دولية، والتمتع بالمساواة العادلة بينها وبين الرجل، والتصدي لأي صورة من صور التمييز ضد المرأة داخل المجتمع، والعمل على تحقيق كافة مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة المجتمعية والكرامة والتمتع بحقوقها كمواطنة عامة وربة أسرة (وثيقة النظام الأساسي، 1974 : 3)، وتعزيز وعي المرأة الأردنية ومشاركتها في مختلف المجالات، والقضاء على العقبات التي تواجهها سواء كانت عقبات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو قانونية، وذلك من خلال العمل على إدخال بعض التعديلات على الدستور الأردني، والمشاركة في تحقيق عدد من الاتفاقيات التي تخدم المرأة مثل اتفاقيات القضاء على التمييز ضد المرأة والعنف، والعمل على تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، والتعزيز من حقوق المرأة والطفل بصورة خاصة وحقوق الإنسان بصورة عامة، وتوفير كافة المهارات والخبرات والمعارف من أجل زيادة وعي المرأة وتمتعها بمستوي سياسي وثقافي يمكنها من المشاركة السياسية، والعمل على محو الأمية والنهوض بمستوى التعليم والصحة للمرأة (كتاب وزير الداخلية ، 1979).

يشار إلى أن الدستور الأردني الصادر عام 1952 المادة (6) كان رائداً في موضوع المساواة بين الرجل والمرأة حيث نصت المادة السادسة:" الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين ".

لقد استطاع الاتحاد في بداياته من الانتشار في معظم البلديات والمحافظات، إذ بدأ نشاطه ببيان وجهه إلى النساء الأردنيات، وأعلن فيه أهدافه وغايته وهو التقدم للنساء العاملات والمزارعات والطالبات، ووضع إمكانيات مؤسساته وعضواته بتصرفهن ليحقق معهن أهدافه المعلنة، كما طالب في بيانه وسائل الإعلام بالتعاون معه لتحقيق هذه الأهداف.

2-3 مساهمة اتحاد المرأة الأردني في تمكين المرأة

قام الإتحاد بافتتاح عدداً كبيراً من المراكز الخاصة به في المخيمات والقرى والمناطق الشعبية، وانتشرت خدماته، وكانت في البداية خدمات التثقيف والتوعية، ومحو الأمية، والتدريب المهني، ورعاية الأطفال عبر سلسلة من دور الحضانة ورياض الأطفال في المراكز. وقد استمر الاتحاد في توطيد علاقاته مع المنظمات والاتحادات العربية والدولية فكان عضواً في الاتحاد النسائي العربي العام والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي (جريدة الدستور، العدد رقم 2667). وقد أصدر

الاتحاد بياناً حول نيّة الحكومة في تعديل قانون الانتخابات البلدية، ومنح النساء حق الانتخاب من دون الترشيح، إذ بيّن الاتحاد وجهة نظره بعدم دستورية هذه النية وطالب بتعديل القانون ومنح النساء حقهن بالانتخاب والترشيح معاً، الأمر الذي كان من أبرز مواقف الاتحاد في سبعينيات القرن الماضي تحديداً عام 1974 (جريدة الدستور الأردنية، العدد رقم 2714)، وهو الأمر الذي دفع الملك للتدخل من أجل إعطاء كافة الحقوق السياسية للمرأة من خلال اصدار مرسوم ملكي عام 1974 منحها حق التصويت والترشيح على مستوى الانتخابات البلدية والبرلمانية، وكذلك حقها في اشغال المناصب العامة والمشاركة في التنظيمات السياسية والنقابية والمهنية. وقام الاتحاد بدعم قدرات المرأة الأردنية من خلال عدد من البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها: برنامج خط الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي، الذي تأسس عام 1996 لتقديم الخدمة للنساء ضحايا العنف، وذلك كأحد آليات اتحاد المرأة الأردني لمجابهة العنف والتمييز ضد المرأة، وبرنامج مأوى النساء المعنفات، الذي تأسس عام 1999، وذلك بناء على حاجة بعض النساء ضحايا العنف إلى مكان آمن تقيم فيه، وبرنامج دار ضيافة الطفل، الذي تأسس عام 1996 لتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية المتعلقة بمشاهدة الصغار لأبوين منفصلين، وبرنامج برلمان أطفال الأردن، الذي تأسس عام 1997 ليكون منبراً حراً يعتني بأمور الطفولة، وبرنامج محو الأمية القانونية للمرأة، الذي قام الاتحاد بتطبيقه بصورته الحالية منذ عام 1993، وهو عبارة عن دورات مدتها عشرين ساعة تقدم في عشرة محاضرات تتناول وضع المرأة في مجالات قانونية مختلفة، وبرنامج المشاريع الإنتاجية، الذي بدأ العمل في قسم المشاريع الإنتاجية عام 2003 لتعزيز نهج الاتحاد لتأهيل وتدريب النساء للاعتماد على الذات، والتواصل مع المجتمع المحلي بتوفير خدمات متنوعة ذات بعد اجتماعي واقتصادي، والعمل على تدريب وتأهيل وتوفير فرص عمل للنساء تتناسب مع قدراتهن وظروفهن الخاصة (الموقع الرسمي لاتحاد المرأة الأردني: http://jwu.org.jo/Home.aspx?lng=2). وشهدت الأردن تحولات إيجابية على بعض المحاور، إلا أن سلطة الرجل ما زالت تؤثر على قرار المرأة واختيارها للمرشحين خارج إطار العائلة، رغم إقبالها على عملية التصويت.

ويوضح الجدول رقم (1) أن المرأة الأردنية دخلت مجلس الأعيان لأول مرة في عام 1989 من خلال تعيين امرأة واحدة وهي وزيرة الإعلام ليلى عبد الحميد شرف، من أصل 40 عضواً، (الوضع الراهن للمرأة الأردنية، 2002). وأخذت نسبة تمثيل المرأة عبر التعيين في مجلس الأعيان في التزايد.

ففي مجلس عام 1993، شهد تعيين امرأتين في عضويته، هما: ليلى شرف ونائلة الرشدان، من أصل 40 عضواً، وبنسبة بلغت 5% حتى وصلت عام 2020 نسبة تمثيل المرأة داخل مجلس الأعيان إلى 11%، أي 7 نائبات من أصل 65 عضواً، وكانت أعلى نسبة عام 2016 بالحصول على 10 مقاعد بنسبة 15%. (وكالة أنباء عمون الأردن، 29 سبتمبر 2020).

جدول رقم (1)

نسبة تمثيل المرأة من إجمالي مقاعد مجلس الأعيان منذ عام 1989 إلى 2020

م	السنة	إجمالي المقاعد	عدد المرأة بالمجلس	النسبة المئوية
1	1989	40	1	%2.5
2	1993	40	2	%5
3	1997	40	3	%7.5
4	2001	40	3	%7.5
5	2003	55	7	%13
6	2005	55	6	%11
7	2007	55	6	%11
8	2009	55	7	%13
9	2010	60	9	%15
10	2011	60	7	%12
11	2013	75	8	%11
12	2016	65	10	%15
13	2020	65	7	%11

المصدر: بوابة اتحاد المرأة الأردني (2022)، متاح على: https://jwu.org.jo/ar

وعقد اتحاد المرأة الأردني عدة حلقة دراسية لمناقشة تقارير مندوبات الاتحاد اللواتي شاركن في عدد من الأنشطة التحضيرية لعام المرأة الدولي، وتمثلت حول قضايا العاملات، والرائدات الريفيات،

والسكان، ومشاركتهن في الاجتماع الدوري للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، تمهيداً لمناقشة دور النساء في التنمية ووضع خطة عمل لتطويره (جريدة الدستور، العدد رقم 2659).

بعض المنظمات كانت تعاني من التضيق الحكومي تارة ومن نقص الموارد تارة أخري. وبرزت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة التي تأسست عام 1992، بالإضافة إلى ذلك عاد اتحاد المرأة الأردني مرة أخري للعمل في عام 1994 بعد توقف نشاطه الأساسي، الذي دفع وزارة الداخلية في تلك الفترة لحله (بوابة اتحاد المرأة الأردني، 2022).

ونفذ الاتحاد منذ افتتاحه عدة برامج عديدة ومتنوعة، وانتشرت له مراكز وفروع في مختلف محافظات المملكة، حيث بلغ عدد فروعه عشرة فروع، وبلغ عدد أعضائه حوالي تسعة آلاف عضواً (التل، 2014: 191- 192). ولعب الاتحاد دوراً مهماً في دعم حقوق المرأة الأردنية من خلال المطالبة بتطبيق نظام الكوتا مما جعل للمرأة الأردنية دوراً مهماً في عملية صنع القرار على جميع المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ حيث أتاح نظام الكوتا للمرأة الأردنية الدخول للبرلمان، وتم تخصيص ستة مقاعد للنساء في انتخابات 2007. ويعتبر مشروع عام 2007 بمثابة قانون مؤقت للانتخابات البرلمانية. ففي قانون الانتخاب رقم 9 لسنة 2010، تم رفع عدد المقاعد المخصصة للمرأة إلى 12 مقعداً في المجلس. (Al Shalabi and Al-Assad, https://journals.openedition.org).

وفي عام 2011، قدم الاتحاد مشروع قانون حول النظام الانتخابي في الأردن الذي يري فيه أن يتم الجمع بين النظام الفردي والتمثيل النسبي في الانتخابات عن طريق تخصيص صوتين لكل ناخب، أحدهم للفردي والصوت الآخر للقائمة الحزبية، وقدم مذكرة برؤية واضحة حول آليات الانتخاب، وكيفية تقسيم الدوائر الانتخابية في الأردن (خطاب رئيس اتحاد المرأة الأردني أمنية الزعبي لرئيس مجلس الوزراء، الصادر برقم 2011/55 بتاريخ 2 فبراير 2011).

وتقدم الاتحاد بمقترح حول تعديل قانون الأحوال الشخصية في الأردن بهدف الحد من الخلافات الأسرية والتقليل من حالات الطلاق في الأردن مع ضمان حقوق المرأة في الطلاق إذا ما تزوج الزوج عليها بأكثر من زوجة وإعلامه بزواجه من ثانية، وكذلك طالب الاتحاد بتعديل نص الولاية على الأبناء في القانون بما يكفل للأطفال حقوقهم فضلاً عن استحداثه نص جديد في القانون حول الأموال المشتركة بين الزوجين.

وقام الاتحاد بتقديم مشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب وقد أشار في خطابه أن الانتخابات تعد إحدى مظاهر النظام الديمقراطي ليشمل حق المشاركة في الحياة السياسية، وحق تولي المناصب العليا من دون تمييز (اتحاد المرأة الأردني، مشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب، 2011).

ويشار هنا إلى أن جهود الاتحاد قد أتت ثمارها في مجال تمكين المرأة الأردنية حيث يعتبر نجاح المرأة في الوصول للمواقع القيادية ومساهمتها الفعالة في الحياة العامة ومؤسسات المجتمع المدني من أهم مظاهر العدالة بين الجنسين. فعلى صعيد المشاركة في الحياة العامة، فقد أشارت الإحصائيات لعام 2016 بأن واحد من بين كل خمس أعضاء في السلك الدبلوماسي والقضائي هي أنثى، حيث بلغت النسب (20.1%، 18.9%) على التوالي، وواحد من بين كل ثلاث أعضاء في الأحزاب السياسية هي أنثى، كما شكلت نسبة السفيرات 11.1% من إجمالي السفراء في عام 2016 أي هنالك سفيرة واحدة من بين كل تسع سفراء تم تعيينها، إلا أن البيانات المتعلقة بالعمالة والبطالة في الأردن لعام 2017 تشير إلى ضعف مشاركة الإناث الأردنيات في سوق العمل الأردني مقارنة بالذكور الأردنيين، حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث 17.7% مقابل 59.4% للذكور، هذا بالرغم من الدور الإيجابي الذي تلعبه مشاركة المرأة في العمل باعتباره متطلباً تنموياً هاماً في عملية التنمية الشاملة (تقرير المرأة الأردنية في صورة إحصائية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، 2018).

وأطلق الاتحاد العديد من الندوات والبرامج التدريبة من أجل دعم جهود المرأة في مكافحة العنف في الأردن وتدريبها على كيفية مواجهة العنف، بل والسبل الواجب اتباعها في حال تعرضها لأي شكل من أشكال العنف في المجتمع. وبحسب دراسة أجراها اتحاد المرأة الأردني في عام 2002 حول العنف الأسري، تبين أن متوسط الحالات التي تم مراجعتها والمتعلقة بالعنف الأسري تشير إلى أن 200 حالة عنف تحدث سنوياً هي عنف أسرى من أصل 661 حالة (العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، 2003).

وبدء الاتحاد في مكافحة العنف ضد المرأة منذ عام 1993 عندما أنشئ العديد من اللجان التي تولي اهتماماً بهذه الظاهرة ومنها اللجنة القانونية ثم لجنة مجابهة العنف ضد المرأة والتي تأسست في عام 1994 وبدأت عملها من خلال استقصاء أوضاع المرأة وأشكال العنف ومسبباته، فضلاً عن تأسيس دار ضيافة النساء أو المأوى، خاصة وأن المعضلة التي كانت تواجه النساء المعنفات هو

إيجاد مأوى لهم (سليمان، 2006: 24-26). ويوضح الجدول رقم (2) أهم الأدوار الذي قام بها اتحاد المرأة الأردني في تمكين المرأة على المستويات المختلفة.

جدول رقم (2)

دور اتحاد المرأة الأردني في التمكين للمرأة الأردنية على المستويات المختلفة

م	على المستوي	الدور الذي قام به الاتحاد لتمكين المرأة الأردنية
1	**الدولي**	– وجود علاقات مستمرة بين الاتحاد والاتحادات العربية والدولية مثل الاتحاد النسائي العربي والاتحاد – النسائي الديمقراطي العالمي، ووجود مشاركة بصفة مستمرة في الاجتماعات الدورية الخاصة بالاتحاد – النسائي الديمقراطي العالمي لمناقشة دور المرأة في التنمية بصفة مستمرة.
2	**السياسي والقانوني**	– المساهمة في منح النساء حق الترشح والتصويت في الانتخابات البلدية والبرلمانية بدلاً من حق التصويت فقط عام 1974. – والمساهمة في حق المرأة إشغال المناصب العامة والمشاركة في التنظيمات السياسية والنقابية. – دعم المرأة في تولي المناصب السياسية والمشاركة في صنع اتخاذ القرار حتى تم الوصول إلى وجود النساء في مجلس الأعيان عام 2020 إلى 7 أعضاء بنسبة 11%. – المطالبة بتطبيق نظام الكوتا والذي تم تنفيذه، وجعل للمرأة الأردنية دور هام في عملية صنع القرار على جميع المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فتم ذلك عام 2010 بزيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان إلى 12 مقعداً. – نجاح المرأة في تولي المراكز القيادية ومساهمتها في الحياة العامة ومؤسسات المجتمع المدني فقد أشارت الإحصائيات لعام 2016 بأن واحد من بين خمس أعضاء في السلك الدبلوماسي والقضائي هي أنثى حيث بلغت النسبة (20.1%، 18.9%) على التوالي، ونسبة السفراء النساء 11.1% من إجمالي

م	على المستوي	الدور الذي قام به الاتحاد لتمكين المرأة الأردنية
		السفراء، وواحدة من بين كل ثلاث أعضاء في الأحزاب السياسية هي أنثى. – في عام 1996 تم إنشاء مراكز الإرشاد القانوني، تعديل بعض القوانين لصالح المرأة.
3	**الثقافي والاجتماعي**	– افتتاح عدد كبير من المراكز الخاصة به في المخيمات والقري والمناطق الشعبية – الاهتمام بمشاريع محو أمية المرأة على المستوي التعليمي والقانوني وكان ذلك عام 1993. – الاهتمام بالتدريب المهني للمرأة. – إنشاء الحضانة ورعاية الأطفال ودار ضيافة الطفل عام 1996 لتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية المتعلقة بمشاهدة الطفل لأبوين منفصلين. – الاهتمام بالثقافية القانونية للطفل متمثلاً في برنامج برلمان أطفال الأردن عام 1997. – إنشاء مراكز وبرنامج مأوى للنساء المعنفات عام 1999، وذلك لحاجة النساء ضحايا العنف لمكان آمن تقيم فيه.
4	**الاقتصادي**	– بدء عام 2003 اهتم الاتحاد بتأهيل وتدريب المرأة للاعتماد على الذات، وتوفير فرص عمل للمرأة لكي تتناسب مع قدراتها والظروف الخاصة بها.
5	**الإعلامي**	– الاهتمام بالتواصل المستمر بين اتحاد المرأة الأردني وبين جمهور المواطنين وذلك باستخدام جميع الوسائل الإعلام المنتشرة بالمملكة لتوصيل الخطابات الهامة للاتحاد إلى الجمهور.
6	**الجغرافي**	– انتشار أفرع الاتحاد في جميع محافظات المملكة ووصل عدد أعضائه إلى 9000 عضواً.

المصدر: إعداد الباحث

3-3 الفرص

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في عملية تمكين المرأة الأردنية بالنسبة لاتحاد المرأة الأردني، ومنها معوقات اجتماعية وموروثات ثقافية واقتصادية وقانونية وسياسية ومنها:

3-3-1 الدستور الأردني

أرسى الدستور الأردني قواعد المساواة بين الأردنيين بغض النظر عن الجنس ودون أي تمييز بينهم، كما أكد على حق كل أردني في تولي المناصب العامة معطياً بذلك الفرصة للرجل والمرأة على حد سواء؛ حيث أكدت المادة السادسة من الدستور الأردني الصادر في عام 1952 أن " الدولة تكفل العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين". كما نصت (المادة 22) على أن " لكل أردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون أو الأنظمة"، كما منحت المادة (16) الفقرة (2) " للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور" (الدستور الأردني لعام 1952، المادة .6).

وتم استجابة الدولة لطلب اتحاد المرأة الأردني بمنح النساء حق الترشح والتصويت في الانتخابات البلدية والبرلمانية بدلاً من حق التصويت فقط عام 1974 (جريدة الدستور الأردنية، العدد رقم 2714).

الإعلام

يلعب الإعلام دوراً مهماً في عملية الترويج لدور المرأة ودعم حقوقها والنهوض بها، فقد أظهرت النتائج بأن الذين يؤمنون بعدم اهتمام وسائل الإعلام في خدمة قضايا المرأة مرتفع جداً مقارنة بمن يؤمنون بدور الإعلام الإيجابي تجاه النهوض بالمرأة (مجموعه باحثين، مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، 2003: ص 289).

3-3-2 التعليم

شهدت الأردن تطوراً هائلاً في مجال تعليم الإناث وتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث يعتبر تعليم الإناث من أهم الحقوق للمرأة، وهو أحد أبرز مؤشرات المساواة بين الرجال والنساء. وتشير بعض الإحصائيات لعام 2017 إلى أن نسبة الأمية بين الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 15 سنة

فأكثر بلغت 6.9%، في المقابل بلغت نسبة الإناث المتعلمات لنفس الفئة العمرية 93.1%، وإن نسبة تمثيل الإناث في برامج الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراة تقل بشكل واضح (تقرير المرأة الأردنية في صورة إحصائية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، 2018).

3-4 المعوقات

3-4-1 المعوقات الاجتماعية والثقافية

تعتبر الثقافة السائدة في المجتمع الأردني ذكورية وعشائرية وجهوية، وبالتالي عائلية. لذا، فإن الإطار الاجتماعي المحيط بالمرأة لا يقبل مشاركتها في مختلف المجالات بسبب النظام الأبوي الذي يميل إلى المبالغة في حماية المرأة، وإبعادها عن صراعات الحياة العامة (المقداد، 2006 :289). والاعتقاد السائد لدى الغالبية العظمى يؤمن بأن الرجل يتحلى بصفات ومهارات العمل، كقدرته على الإقناع والخطابة والاتصال والتفاوض وعقد التحالف أكثر من المرأة. لذا، فإنهم يؤكدون بأن بعض مجالات العمل، ومن ضمنها العمل السياسي، لا يلائم طبيعة المرأة. بالإضافة إلى عدم تقبل بعض العائلات لمشاركة المرأة في الحياة العامة أو السياسية، وبطء التغير الاجتماعي في منظومة القيم، والعادات والتقاليد (الثقافة)، خاصة المتعلقة بأدوار المرأة في العمل السياسي (النعيمات، 2021: 77).

3-4-2 المعوقات الاقتصادية

يوجد بعض المعوقات الاقتصادية في المجتمع الأردني تقف عائق أمام تمكين المرأة، ومنها عدم الدعم المالي للمنظمات النسائية من قبَل الدولة، وعدم توافر الإمكانيات المادية للمرأة في المجتمع الأردني، فتعجز المرأة عن توفير تلك التكاليف نظراً لعدم تمتعها بالاستقلالية المالية في معظم الحالات، كما أن المساهمة في العمل السياسي تتطلب التزاماً من حيث الوقت، مما يشكل ذلك صعوبة أمام المرأة المتزوجة والعاملة، وهي من العوامل التي تفسر غياب المرأة عن التنظيمات التي تفرض التزاماً من الوقت والعمل، فضلاً عن تدني مستوى الدخل والتركيز على أولويات الحياة الأخرى يلعب أيضاً دوراً في عزوف المرأة عن المشاركة في الترشيح، ويمثل السبب الرئيس عند الكثير من النساء الأردنيات (مجموعه باحثين، مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، 2003: ص 44).

3-4-3 المعوقات السياسية

عدم استقرار ونضوج المشاركة السياسية في المجتمع الأردني بشكل عام، وافتقار المرأة إلى الخبرة في العمل السياسي بشكل خاص نتيجة استبعاد المرأة لعقود طويلة من المشاركة السياسية في البلاد، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يؤثر على دورها في تفعيل وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين ذكوراً وإناثاً كوحدات حديثة يمكن أن تكون وحدات بديلة للوحدات التقليدية، وضعف الوعي السياسي لأفراد المجتمع الأردني بشكل عام والمرأة بشكل خاص حول أهمية مشاركة المرأة السياسية، وتبعية المرأة الاقتصادية للرجل بسبب تدني مشاركتها في النشاط الاقتصادي (الخرشة، 2010:25)، وتوقف نشاط اتحاد المرأة الأردني عام (1981)، ثم عودته مرة أخري للعمل في عام 1994 بعد توقف نشاطه الأساسي (بوابة اتحاد المرأة الأردني، 2022).

خاتمة

يعد دعم المرأة من أهم المواضيع على المستوي العالمي، ومازالت الدول تبذل جهوداً عديدةً من أجل دعم المرأة في العالم، وذلك بعد ظهور الموجات النسوية المتتالية والتي امتدت إلى أربع موجات. ولم تكن الأردن بعيدة عن هذه الجهود والتغيرات، فتم إنشاء الاتحادات الخاصة بقضايا المرأة الأردنية، ومن هنا جاء دور اتحاد المرأة الأردني لدعم وتمكين المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية عبر العديد من الآليات والأدوات إما بالنضال والمطالبة بحقوقها أو عبر تقدم المقترحات للحكومة أو من خلال آلية التوعية والتدريب للمرأة وتوفير الدعم الكافي لها.

النتائج

ركزت هذه الدراسة على دراسة الموجات الخاصة بالمدرسة النسوية وأهداف كل موجة، وإبراز جهود ودور اتحاد المرأة الأردني في تمكين المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتوضيح أهم المعوقات التي تحد من تمكين المرأة الأردنية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- لم تنشأ النظرية النسوية مرة واحدة، بل إنها تطورت وفقاً للمتغيرات الاجتماعية والزمنية المختلفة بأربعة موجات منذ عام 1890 تقريباً وحتى الآن، فظهرت الموجة الأولي منذ عام 1890 حتى عام 1920، وركزت على الجوانب القانونية والاجتماعية المرتبطة بالمرأة، وهدفت للقضاء على أشكال التميز بين المرأة ونظرائها من الرجال، والمطالبة بالحق في الانتخابات وحق التصويت،

والتخلص من العبودية، وركزت على حل مشاكل التعليم الخاص بالمرأة. بينما ظهرت الموجة الثانية خلال فترة الستينيات والسبعينيات، وهدفت إلى تحقيق المساواة للمرأة في مجال العمل، وتقسيم الأدوار بين الرجال والنساء، وركزت على التنشئة السياسية للمرأة وتمتعها بجميع حقوقها السياسية والمدنية في المجتمع. بينما بدأت الموجة الثالثة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وهي ما تعرف باسم ما بعد النسوية، واهتمت بقضايا المرأة والجندر. وحديثاً بدأت الموجة الرابعة، وإذا كانت الموجة الثالثة تنبهت لأهمية استخدام وسائل الإعلام في التسويق للحركة النسوية، فإن الموجة الرابعة ما زالت الأدبيات حولها قليلة لأنها لم تتبلور بعد وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمواقع التواصل الاجتماعي كوسيط أساسي للتعبير عن قضايا المرأة.

- مفهوم التمكين هو منح المجموعات المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم، وتحسين وضع المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فالتمكين عامل أساسي في إقامة حكومة ديمقراطية مسئولة وتتمتع بدرجة من الشفافية وتتعدد مجالات التمكين فهناك التمكين الإداري والتمكين الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والتمكين السياسي. ويتم قياسه من خلال عدة مؤشرات مثل: تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية والبرلمان وفي مواقع صنع القرار، وتحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية، وتحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة، وتحديد النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات، وتحديد النسبة المئوية لمن يحق لهم التصويت من الجنسين، وتحديد نسبة الأعضاء النساء مقارنة بنسبة الأعضاء الرجال في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية.
- وتم إنشاء اتحاد المرأة الأردني مع نهاية الموجة الأولي والذي طالب فيها الاتحاد بنفس الأهداف مثل القضاء على العنف ضد المرأة والقضاء على جميع أشكل التمييز ضدها، والمطالبة بحق التصويت والترشح للانتخابات بدلاً من التصويت فقط، والمطالبة بحق المرأة في العمل. ومع التطور وظهور الموجات النسوية الأربعة ومؤشرات تمكين المرأة على مستوى العالم بدء اتحاد المرأة الأردني في عملية تمكين المرأة الأردنية ودعم قدراتها من خلال تفعيل عدد من البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها برنامج خط الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي، وبرنامج مأوى النساء، وبرنامج دار ضيافة الطفل، وبرنامج برلمان أطفال الأردن، وبرنامج محو الأمية القانونية للمرأة، وإقامة المشاريع الإنتاجية، ونشر خدمات التثقيف والتوعية للمرأة الأردنية،

والتدريب المهني، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتم طلب تعديل بعض قانونين حق الانتخابات للمرأة الأردنية والترشيح، فشهد تطور الترشح للانتخابات عام 2020 نسبة تمثل المرأة داخل مجلس الأعيان إلى (11%) أي 7 نائبات من أصل 65 عضواً، وتم الدفاع عن حقوق المرأة الأردنية وحمايتها وتفعيل نشاطها في الأعمال التنموية المختلفة، وتذليل العقبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقف عائق أمام مسيرة تقدم المرأة الأردنية، والمطالبة بتطبيق نظام (الكوتا) في البرلمان الأردني مما جعل للمرأة الأردنية دور مهم في عملية صنع القرار على جميع المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

- ساندت القيادة السياسية بالمملكة الأردنية الهاشمية اتحاد المرأة الأردني في قبول الاقتراحات الخاصة بتعديل بعض القوانين لتتماشي مع أهدف الاتحاد، وموجات النسوية مثل الموافقة على نظام الكوتا في الانتخابات البرلمانية، والموافقة على الاقتراح بأن يكون للمرأة حق الترشيح والتصويت في الانتخابات، والموافقة على فتح الاتحاد مرة أخري بعد إغلاقه والذي استمر منذ عام 1981 إلى 1994.
- يوجد مجموعة من العقبات التي تؤثر في عملية تمكين المرأة الأردنية وتقف عائق أمامها وأمام اتحاد المرأة الأردني ومن أبرز هذه العقبات:

العوامل الاجتماعية من أبرزها: قيود الأسرة والمجتمع، فالإطار الاجتماعي المحيط بالمرأة لا يقبل مشاركتها في مختلف المجالات بسبب النظام الأبوي الذي يميل إلى المبالغة في حماية المرأة، وإبعادها عن صراعات الحياة العامة، ووجود بعض العادات والتقاليد المناوئة لحرية المرأة ومساواتها بالرجل، وعدم تقبل بعض العائلات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، بينما العوائق السياسية من أبرزها الاعتقاد السائد لدى الغالبية العظمى لأفراد المجتمع بأن الرجل يتحلى بصفات ومهارات العمل، كقدرته على الإقناع والخطابة والاتصال والتفاوض وعقد التحالف أكثر من المرأة، لذا فإنهم يؤكدون بأن بعض مجالات العمل، ومن ضمنها العمل السياسي، لا يلائم طبيعة المرأة. بينما المعوقات الاقتصادية تتمثل في عدم استطاعة المرأة الأردنية المشاركة في الحياة السياسية نتيجة عدم توافر الإمكانيات المادية، وتعجز المرأة الأردنية عن توفير تلك التكاليف نظراً لعدم تمتعها بالاستقلالية المالية وانتشار الفقر والبطالة بين النساء الأردنيات. ويوجد بعض المعوقات القانونية وتحتاج مزيداً من الجهود من قبل الاتحاد من أجل تعديلها بما يعطي مزيداً من المكاسب للمرأة. أما المعوقات الإعلامية للمرأة فتتمثل في عدم الاهتمام الاعلامي بالترويج لدور المرأة الأردنية ودعم

حقوقها، وضعف مؤسسات المجتمع المدني الداعمة للمرأة في الأردن، فضلاً عن عدم توفر مصادر الدعم المالي لاتحاد المرأة الأردني لتحقيق أهدافه.

التوصيات

- يجب على اتحاد المرأة الأردني التركيز على الربط بين الأفكار الجديدة للموجات النسوية في الألفية الجديدة فيما يخص الموجة الرابعة والاعتماد على الأساليب الترويجية والتسويقية الجديدة للأفكار والخدمات الذي يقدمها الاتحاد، بالإضافة إلى الاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي لحماية وتمكين المرأة الأردنية، وذلك بما يتناسب مع المتغيرات الدينية والثقافية لها، والتركيز على الجوانب القانونية والاجتماعية المرتبطة بها فيما يخص قضايا الأسرة والحضانة للأطفال في حالة الانفصال، والحد من جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل، وزيادة النسب الخاصة بالمرأة في الانتخابات البرلمانية والتركيز على قضايا المرأة والجندر، وعقد دورات تدريبية وندوات لزيادة وعي المرأة الأردنية وآخر ما توصل له العلم فيما يخص النظرية النسوية على مستوي العالم للمساعدة في تمكين المرأة الأردنية.
- أن أتحاد المرأة الأردني بذل جهود كثيرة لتمكين المرأة الأردنية ويلزم لتفعيل الدور الخاص به بشكل فعال توفير وسائل إعلام خاصة به، ووجود وسائل ترويجية فعالة في جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، والتركيز على الرسالة الإعلامية لتثقيف الأسرة والمجتمع الأردني، والتحدث عن أهمية دور المرأة، ودعم المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وضرورة تفعيل مركز إميلي بشارات وتحويله لمكتبة رقمية لخدمة المرأة في مجال التثقيف والتوعية.
- الحد من العادات السلبية الخاصة بالمجتمع ضد المرأة، ويلزم العمل على مساواة المرأة بالرجل في الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية، ويلزم معرفة المرأة لحقوقها وواجباتها، وربط سياسات تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بسياسات الإصلاح الشامل بالمملكة الأردنية الهاشمية، وإزالة بعض المعوقات مثل التعديلات القانونية التي تقف عائق أمام تمكين المرأة الأردنية، والمعوقات المالية، والعمل على زيادة نسبة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وإتاحة تولي المناصب السياسية، والعمل على زيادة نسبة الكوتا النسائية في البرلمان الأردني من خلال تشجيع النساء المؤهلات ذو الإمكانيات العلمية والثقافية ، وضرورة فتح المجال أمام المجتمع المدني

ومؤسساته لدعم المرأة الأردنية في كافة المجالات، وزيادة نسبة حضور المرأة الأردنية، وضرورة زيارة عدد الدارسات عن دور اتحاد المرأة الأردني في عملية تمكين ودعم المرأة، وفتح المجال أمام العمل البحثي للقيام بدوره المنوط به لدعم المرأة في الأردن، ويلزم تقديم الدعم المادي من قبلً الدولة للمنظمات غير الحكومية المرخص لها ومنها اتحاد المرأة الأردني.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **كتب:**

1. أبو بكر، أ. شكر، ش. (2002). المرأة والجندر وإلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين. بيروت، دار الفكر العربي.
2. التايب، ع. (2008). المرأة العربية والأوروموتوسطية: شراكة وتنمية في عالم متحول. (ط1)، مصر، منظمة المرأة العربية.
3. جامبل، س (2002). النسوية وما بعد النسوية، ترجمة: احمد الشامي. (ط1)، مصر، مطابع المجلس الأعلى للثقافة.

- **رسائل:**

1. أحمد، إ. (2021). التمكين السياسي للمرأة: دراسة الحالة المصرية منذ التغيير السياسي عام 2011، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. الخرشة، أ. (2010). *التمكين السياسي للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة، رسالة ماجستير*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
3. السعدي، ف. (2013). *دور الصحافة الأردنية اليومية في تحفيز المرأة نحو المشاركة السياسية: دراسة تطبيقية على عينة من النساء الأعضاء في اتحاد المرأة الأردني، رسالة ماجستير*، كلية الإعلام، جامعة اليرموك.
4. الكندري، ج. (2015). *التعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، دراسة حالة على مشروع الأسر المنتجة، رسالة دكتوراة الفلسفة في التربية*، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.
5. النعيمات، ر. (2021). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954-2021)، *رسالة ماجستير*، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
6. جربال، ك. (2015). *التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس والمغرب)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية*، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري – تيزي وزو.
7. حداد، ن. (2019). *الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، رسالة دكتوراة*، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكره.
8. خريس، ن. (2003). *التنظيمات النسائية ودورها في نهضة المرأة الأردنية خلال عقد التسعينيات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير*، الجامعة الأردنية.
9. سليمان، ن. (2011). *دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة: دراسة مقارنة من واقع حالة مصر والبحرين، رسالة ماجستير*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

10. عبد الكافي، إ. (2021). التمكين السياسي للمرأة: دراسة الحالة المصرية منذ التغيير السياسي عام 2011، *رسالة دكتوراة*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- **دوريات:**

1. الخوالدة، ص. (2014). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، دفاتر السياسة والقانون، الأردن: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، (11).
2. الرواشدة، ع.، العرب، ا. (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال، دراسات، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 43 (3)، 1353-1373.
3. السرور، ع. (2021). تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030، *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، (73)، 252-268.
4. القحطاني، إ. (2016). اتجاهات الأكاديميات السعوديات نحو قضية تمكين المرأة، *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث*، جامعة الفيوم، (2)، 115- 141.
5. الكوح، ع. (2016). معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سوسيولوجي، *مجلة حوليات آداب عين شمس*، 44، (إبريل- يونية)، 263-277.
6. المقداد، م. (2006). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003، *مجلة المنارة للدراسات والبحوث*، جامعة آل البيت، 12(1).
7. بلول، ص. (2009). المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 25(2)، 645-686.
8. بوررغدة، و. (2012). المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية: حالة الجزائر، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، (36).
9. جميل، م. (2020). التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020، *مجلة السياسة والاقتصاد*، (5)، يناير، 192- 218.
10. سليمان، ي. (2020). معوقات تمكين المرأة سياسياً في المجتمع المصري: دراسة ميدانية كفر الشيخ " *مجلة كلية الآداب*، جامعة طنطا، 38، 137- 166.
11. عبد العظيم، ص. (2014). النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، دراسات، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 41 (1)، 639-652.
12. عبد الله، ن. (2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، 1 (53)، 377- 408.
13. يوسف، أ. (2016). التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية – قراءة في مؤشرات التطور ودالات الممارسة، *مجلة أبحاث*، 1(1)، 29- 37.

- **مؤتمرات علمية:**

1. العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، مركز الإعلاميات العربيات للدراسات والأبحاث والاستشارات في الأردن، 2003.
2. خطاب رئيس اتحاد المرأة الأردني أمنية الزعبي لرئيس مجلس الوزراء، الصادر برقم 2011/55 بتاريخ 2 فبراير 2011.

3. سليمان ح. (2006). جهود مكافحة العنف ضد المرأة في الأردن قراءة نقدية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" تونس، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفيم، نسان 2006.
4. مجموعه باحثين، (2003). مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية 2003، جمعية النساء العربيات ومؤسسه كونراد اديناور.

- **المواقع الإلكترونية والوثائق:**

1. اتحاد المرأة الأردني. (2011). مشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب ومشروع قانون الأحوال الشخصية يقدمه الاتحاد في عام 2011، من موقع: https://www.jwu.org.jo .
2. أكاديمية الوفاق (2020). المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في البحث العلمي، متوفر على الموقع الإلكتروني لأكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير بشبكة الإنترنت الرقمية بتاريخ 10 سبتمبر 2020، من موقع: https://wefaak.com
3. التل، س. (2014). تاريخ الحركة النسائية الأردنية منذ عام 1944 م حتى عام 2008 م، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الأردن، من موقع:-https://women.jo/sites/default/files/SystemAssets/fd708afd 3eac-40a5-a9db-494e8409711d.pdf.
4. الدستور الأردني لعام 1952، المادة 6.
5. الموقع الرسمي لاتحاد المرأة الأردني، تاريخ زيارة الموقع أغسطس 2021، من موقع : http://jwu.org.jo/Home.aspx?lng=2
6. الوضع الراهن للمرأة الأردنية "العوائق والفرص"، مركز القدس للدراسات السياسة، 2002/11/1، من موقع:https://www.alqudscenter.org/index.php?l=ar&pg=QUNUSVZJVElFUw==&sub=U mVwb3J0cyBhbmQgV29ya2luZyBQYXBlcnM=&id=307
7. بوابة اتحاد المرأة الأردني، (2022). تاريخ الاطلاع 2020/1/9، https://jwu.org.jo/ar
8. تقرير المرأة الأردنية في صورة إحصائية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، (2018)، من موقع: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/ :تقرير المرأة الأردنية في صورة-إحصائية. /
9. تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – المرأة في المجال العام، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2003.
10. جريدة الدستور الأردنية، العدد رقم 2714 تاريخ 16 شباط 1974
11. جريدة الدستور العدد رقم 2659 تاريخ 20 كانون الأول 1974
12. جريدة الدستور العدد رقم 2667 تاريخ 31 كانون أول عام 1974 م
13. صالح، س. (2005). المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، مكتبة كلية التربية عين شمس، من موقع: http://kenanaonline.com+pdf.
14. كتاب وزير الداخلية إلى رئيسة الاتحاد النسائي في الأردن رقم 11629/ 30/276 بتاريخ 29/4/1979م.
15. هبة، حركة التحرر النسوي: تاريخها ومآلاتها، مقالات، مجتمع، منشور، تاريخ النشر 14 أكتوبر 2018، من موقع: https://manshoor.com/society/the-history-of-feminism/ :
16. وثيقة النظام الأساسي لجمعية الاتحاد النسائي في الأردن لسنة 1974.

17. وكالة أنباء عمون الأردن بتاريخ 29 سبتمبر 2020، نسبة تمثيل النساء في مجلس الأعيان تمثل (10.8%) من موقع: https://www.ammonnews.net/article/567192

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

• PERIODICALS:

1. Hayes. B. (2017). Community effects on women's help-seeking behaviour for intimate partner violence in India: gender disparity, feminist theory, and empowerment, *International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice*, 41(1), 79-94.
2. Hoque, M., Yoshihito, I. (2009) .Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme:A Case Study from Bangladesh, *Journal of Social Sciences* 5(3), 244-250.
3. Khodair, A. (2016). Women Representation in the Egyptian Parliament: Representation or Misrepresentation? *Journal of Developing Country Studies*, 6, .(8),150-159.
4. Voichita , N. (2009). Radical Feminism and the Nation: History and Space in the Political Imagination of Second-Wave Feminism.*Journal for the Study of Radicalism* 3(1),29-59.

• THESES

1. Jazzar, R. (2011). The Egyptian Women's Movement Identity Politics and The Process of Liberation in the Nineteenth and Twentieth Centuries, *Master Thesis.*, Arizona State University, Faculty of Arts, pp.146-168.
2. Underwood, J (2016). Feminist International and Epistemic Blank Spots: Entrenching Hegemony, Master Thesis. Wright State University804.

• WEBSITES

1. Al Shalabi, J. and Al-Asad, T. (2012). political participation of jordanian women. available on https://journals.openedition.org.
2. Buikema, R. and Iris V. (2014). Three Feminist Waves. In Discovering the Dutch: On Culture and Society of the Netherlands. edited by Besmusca Emmeline and Verheul Jap, 211-21. Amsterdam: Amsterdam University Press, Retrieved from: http://www.jstor.org/stable/j.ctt1x76h7z.21.
3. Daring to ask, listen and act: a snapshot of the impacts of COVID on women's and girl's rights and sexual and reproductive health, UNFPA, Kristine Anderson, May 2020 at: https://jordan.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/20200511_Daring%20to%20ask%20Rapid%20Assessment%20Report_FINAL.pdf
4. Japaridze, A. (2021). Women's political Empowerment from the International Assistance Perspective, *Master Thesis.* Department ofF Political science, Goteborgs University804. available at: https://gupea.ub.gu.se/bitstream/handle/2077/70138/gupea_2077_70138_1.pdf?sequence=1
5. Melissa, M., Young, R. (2017). Queering the Feminist Dollar: A History and Consideration of the Third Wave Fund as Activist Philanthropy. In LGBTQ Politics: A Critical Reader, edited by Brettschneider Marla, Burgess Susan, and Keating Christine, New York: NYU Press, http://www.jstor.org/stable/j.ctt1pwt8jh.38.
6. Snyder, R. (2008). What Is Third-Wave Feminism? A New Directions Essay, pp.1-7, Signs 34, 1, Retrieved from: www.jstor.org/stable/10.1086/588436.